الاقتصاد الأخضر

بجهود فلسطينية خالصة
ممارسات خضراء صديقة للبيئة

الاقتصاد الأخضر

في هذا العدد

بجهود فلسطينية خالصة

ممارسات خضراء صديقة للبيئة

1,7مليون نوع من الكائنات الحية

التنوع الحيوي.. فوائده متعددة وغيابه ينذر بالخطر

الاقتصاد الأخضر: المفهوم والأهمية

نشرة تصدر عن : جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) - آب 2020

هيئة التحرير: نهي الشريف - مصطفي الفيومي

م.تيسير محيسن

لماذا الاقتصاد الأخضر

ركـزت قمـة الأرض (1992م) عـلى القضـاء عـلى الفقـر، وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة مـن خـلال التنميـة المسـتدامة. بعـد 20 عامًـا اجتمـع قـادة العـالم مـرة أخـرى في ريـو دي جانيـرو (2012م) وركـزوا عـلى بنـاء الاقتصـاد الأخـضر، واسـتخدامه في القضـاء عـلى الفقـر. مـن حيـث الجوهـر بمقـدور الاقتصـاد الأخـضر أن يجعـل النمـو الاقتصـادي مرنًـا تجـاه التدهـور البيئـي وتغير المناخ، ما يضمـن الغـذاء والميـاه وإمـدادات الطاقـة لجميـع النـاس. ينبغـي لـكل الأطـراف أن يولـوا أهميـة فائقـة لقضيـة تغير المنـاخ، وبالـذات في مجـال إدارة الأعـمال، وذلـك بالاسـتثمار في نمـاذج جديـدة تحـدُّ مـن آثـار تغـير المنـاخ، وفي الوقـت ذاتـه تحسـن الاسـتدامة. يشـمل الأمـر خلـق وظائـف "خـضراء"، وتأهيـل بنيـة تحتيـة تسـاعد في القضـاء عـلى الفقـر وتعزيـز عـالم مسـتدام.

يقـترح الخـبراء حـلًا للأزمـات الاقتصاديـة والبيئيـة المترابطـة والمتفاقمـة والملحَّـة بمـا يسـمى الاقتصـاد الأخـضر، لمـاذا؟ الاقتصـاد الأخـضر بـات نقطـة التقـاء الأفـكار مـن شـمال العـالم إلى جنوبـه، حـول الاقتصـاد والطاقـة والبيئـة وتغير المنـاخ، في التوجـه والحركـة نحـو نمـوذج أكـثر اسـتدامة عـلى كوكـب محـدود.

ورغـم اختـلاف المفاهيـم وتعـدد التعريفـات فإننـا في جمعيـة الإغاثـة الزراعيـة نميـل للتعاطـي مـع التعريـف الـذي تبنـاه برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة "الاقتصـاد الأخـضر هـو الاقتصـاد الـذي يـؤدي إلى تحسـين رفاهيـة الإنسـان والعدالـة الاجتماعيـة، مـع الحـدِّ كثـيرًا مـن المخاطـر والنـدرة البيئيـة. في أبسـط تعبـير عنـه يمكـن عـدّ الاقتصـاد الأخـضر اقتصـادًا منخفـضَ الكربـون، وكُفُـؤًا في اسـتخدام المـوارد، وشـاملًا اجتماعيًـا".

وفي هـذا الصـدد تُنفِّـذ الجمعيـة مشروعًـا بالشراكـة مـع مجموعـة الهيدروجيـين الفلسـطينيين وبتمويـل مـن الـوزارة الاتحاديـة الألمانيـة للتعـاون الاقتصـادي والتنميـة BMZمـن خـلال مؤسسـة GIZ، يهـدف إلى تعزيـز صمـود سـكان قطـاع غـزة، مـن خـلال تطويـر وتحسـين مزرعتـين نموذجيتـين عـبر زيـادة الانتـاج بنسـبة 25% وتقليـل التكاليـف بنسـبة 20%، مـع تطبيـق ممارسـات الاقتصـاد الأخـضر. ولعـل أبـرز هـذه الممارسـات "اسـتعمال الطاقـة المتجـددة" في مجـالات تجميـع وإدارة الميـاه، والزراعـة الآمنـة، والزراعـة الذكيـة. الجديـر ذكـره أن كل مزرعـة سـوف تشـتمل عـلى مركـز تدريبـي لتقديـم التدريـب المهنـي والفنـي والإداري للمزارعـين والمزارعـات، خصوصًـا الشـباب منهـم، في موضوعـات تتعلـق بالاقتصـاد الأخـضر والصمـود وريـادة الأعـمال الزراعيـة. أخـيرًا، سـوف نعمـل جاهديـن عـلى الامتثـال لمبـادئ الاقتصـاد الأخـضر الخمسـة: الرفاهيـة، والعدالـة، والكفـاءة والكفايـة، وحـدود الكوكـب، والحكـم الرشـيد.

المصدر/ بال تريد

الاقتصاد الأخضر
Green Economy

يقول المثل الصيني: «البيئة ليست وراثة عن الأجداد، ولكنها سلفة من الأحفاد»

من الصعب الحديث عن الاقتصاد الأخضر في خضم الأوضاع الصعبة والمعقدة غير المستقرة التي تمر بها المنطقة عامة، وفلسطين خاصة، على كل المستويات؛ السياسية، والاجتماعية، فضلًا عن الظروف الاقتصادية، مع العلم أن التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي عامة, وفلسطين خاصة إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة بمواردها وعناصرها المختلفة، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد، ضمن مخرجات تحافظ على المجتمع وتضمن رفاهيته بكل فئاته.

تُبنى مبادئ الاقتصاد الأخضر الأساسية على حقيقة إعطاء وزنٍ متساوٍ للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتحقيق هذه الأهداف الثلاثة يوفر أساسًا سليمًا وقويًّا لمعالجة نقاط الضعف والفجوات التنموية في الاقتصاد الفلسطيني، من تخفيف الفقر والبطالة، وتحقيق أمن غذائي، وتوزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقرارًا مجتمعيًّا وأمنيًّا، كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، الذي يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الغائب عن كثير من مجتمعاتنا .

ما هو الاقتصاد الأخضر؟

الاقتصاد الأخضر هو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، يقوم أساسًا على معرفة الاقتصاديات البيئية، التي تهدف إلى تحسين وتطوير العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات التنموية الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي بكل مكوناته، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الآثار السلبية التدميرية الناجمة عن النشاطات الإنسانية تجاه التغير المناخي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد، وإنتاج كميات هائلة من أنواع متعددة من التلوث.

فكرته:

بدأ العالم يتحدث عن الاقتصاد الأخضر بعد سنوات من الوصول إلى النتائج المدمرة التي شهدتها البشرية على الصعد: الاقتصادي، والبيئي، والصحي، والاجتماعي، بسبب النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليًّا، والأزمات العديدة المتزامنة، كانهيار الأسواق، والأزمات المالية والاقتصادية لدول بأكملها، وارتفاع أسعار الغذاء، وارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن الظروف البيئية المعقدة، كالتقلبات المناخية،

والتراجع السريع في الموارد الطبيعية، وتسارع التدهور البيئي، وتراجع إنتاجية التربة الزراعية، وشح الموارد المائية (الفقر المائي).

متطلبات التحول:

- مراجعة السياسات الحكومية، وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية، بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها، ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية، واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.
- دعم قطاع النقل الجماعي.
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية متعددة الاستعمالات، واعتماد المعايير البيئية في البناء.
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة بكل أشكالها، واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة والاقتصاد والمجتمع.

فوائد التحول:

يستثمر الاقتصاد الأخضر برأس المال/ المكنون الطبيعي، كما في قطاع الزراعة (كالعضوية والمعلقة, وغيرها)، والمياه العذبة، والاستزراع السمكي، وصناعة الغابات، والموارد الطبيعية الأخرى, إضافة إلى قطاع الطاقة. ومع مرور الوقت ينتج عن تلك الاستثمارات تحسين لنوعية وجودة عملية الإنتاج، وزيادة العائدات والأرباح, تمامًا كما يحدث بعد تحسين إنتاجية التربة الزراعية ضمن المحاصيل الرئيسة، وتعمل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات على الحد من الطلب على الموارد الطبيعية كالماء مثلًا, ما يقلل من الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المديَيْن القصير والطويل على حد سواء.

يساهم في التخفيف من الفقر والبطالة من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية، وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء، إضافة إلى توفير وزيادة الوظائف الجديدة، وخاصة في قطاعات الزراعة، والنباتات، والطاقة، والنفايات، والنقل.

رأي

د. عبد الغني حمدان
باحث وأكاديمي

نحو تعزيز الصمود وتوطين الاقتصاد الوطني الفلسطيني المقاوم

مقدمة عامة:

تتزايد تحذيرات الخبراء من انقطاع سلاسل الإمداد للمنتجات الغذائية وارتفاع أسعارها، وبالتالي بوادر أزمة غذائية وإنسانية تلوح في الأفق، فمنع حدوث الأزمة الغذائية يعتمد على إجراءات وسياسات كثيرة ستتخذها حكومات العالم بأكمله، وهذا سيؤشر على مدى استجابة هذه الدول وسياساتها وقدرتها على مواجهة الكارثة.

فلسطينيًا لا بد من استعراض المراحل التاريخية للأمن الغذائي في فلسطين، التي يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل مفصلية: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاحتلال في عام 1967، حيث سنجد أن الاقتصاد المنزلي الفلسطيني كان يشكل قاعدة الأمن الغذائي، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 90 %.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وفيها تراجع الأمن الغذائي إلى 20 %، وأصبح السوق الإسرائيلي يمثل سلة الغذاء الفلسطينية، إضافة إلى العمالة في إسرائيل.

المرحلة الثالثة: مرحلة السلطة الفلسطينية، حيث تراجع دخل الفرد، وتذبذبت أسعار المنتجات الغذائية، وتراجع الأمن الغذائي، حيث تعاني 27 % من الأسر الفلسطينية من انعدام الأمن الغذائي. ولا يخفى على أحد أن الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية وخصوصا القمح والدقيق حسب البيانات الرسمية لعام 2017-2014 لا تتعدى وللأسف الشديد 5.23 %، وبمعنى آخر نستورد ما قيمته 94.87 % من القمح، وهو أهم سلعة إستراتيجية.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة كورونا وما بعد كورونا.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية فإن نسبة البطالة قبل اندلاع جائحة كورونا بلغت 29%، وبعد الجائحة قفزت النسبة في شهر واحد تقريبًا إلى 40%، أي بمعنى آخر حوالي مليونَيْ فلسطيني تعرضوا للانكشاف وانعدام الأمن الغذائي. في حال استمرار الأزمة أتوقع أن تصل نسبة الفقر والبطالة -وبالتالي انعدام الأمن الغذائي- إلى 50% أو أكثر، ما يكشف هشاشة السياسات الفلسطينية بكل مكوناتها، وخير دليل على ذلك جائحة كورونا.

ما العمل وطنيًّا؟

تحقيق الأمن الغذائي عادة ما يشكل تحديًا كبيرًا حتى للدول العظمى. فلسطينيًّا من الطبيعي أن يكون تحقيق الأمن الغذائي من أكبر التحديات، وذلك لخصوصية الوضع الفلسطيني المرتبط ارتباطًا مباشرًا بالكيان الإسرائيلي، وعدم السيادة على الموارد الطبيعية كالأرض والمياه والأصول النباتية والحيوانية، وسيطرة الاحتلال على المعابر كما أسلفنا، والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية الزراعية.

لذلك إن مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي أكبر من مسؤولية وزارة أو مؤسسة ما، ويجب أن تكون مسؤولية وطنية من خلال تشكيل مجلس وطني للأمن الغذائي، وإعادة هيكلة الأنظمة والسياسات والقوانين، وتكامل القطاعات لتوطين الاقتصاد الوطني المقاوم.

واقعية الطرح:

من الضروري توافر الإرادة السياسية والمجتمعية، حيث يُعدُّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات الأولوية في فلسطين، وضرورة مكافحة الفقر والمجاعة، في ظل احتلال البنية التحتية المنهج ومصادرة الأراضي والاعتماد الكبير على الاستيراد، خصوصًا للسلع الإستراتيجية كالقمح والدقيق، حيث نستورد حوالي 95% من احتياجاتنا. إضافة للتغير المناخي المتزايد في الآونة الأخيرة وآثاره السلبية على القطاع الزراعي في فلسطين والعالم بأسره.

التدخلات المقترحة:

تشكيل لجنة وطنية للأمن والسيادة الغذائيَّيْن تُعنى بالإشراف على ما يأتي:

- إنشاء بنك بذور وطني.
- إنشاء بنك وطني لتخزين المواد الغذائية تكفي لمدة ستة أشهر على الأقل.
- إنشاء بنك معلومات وطني موحد يجمع بين وزارات الاختصاص.
- تطوير مدارس زراعية وطنية.
- تأسيس مجلس وطني للتصدير.
- تشكيل لجنة وطنية لإدارة الأراضي الزراعية عالية القيمة الوقفية.

بجهود فلسطينية خالصة

ممارسات خضراء صديقة للبيئة

في خطوة متقدمة لتحقيق الاستقلالية في القطاع الزراعي الفلسطيني أخذت جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية- منحى مختلفًا في كل ما يخص الزراعة وأدواتها ومنتجاتها، وقفزت قفزة نوعية نحو الزراعة الآمنة.

وانطلقت "الإغاثة الزراعية" برؤية متكاملة بتنفيذ المشاريع الخضراء كمشروع "تطوير وتحديث مزرعتين نموذجيتين" والذي يتم العمل فيه بممارسات الاقتصاد الأخضر ومشروع "تخضير الاقتصاد الفلسطيني"، الذي يعد من أهم المشاريع التنموية لدوره المهم في دعم القطاع الزراعي الفلسطيني، والمساهمة في تحقيق الدعم الذاتي لهذا القطاع من خلال تسميد التربة بالسماد العضوي المُصنَّع بأيدٍ فلسطينية، بعيدًا عن الأسمدة الكيماوية المستوردة ذات الأثمان الباهظة.

ويقول القائمون على المشروع: إن "قيمة هذا المشروع وأهميته تكمنان في الجانب البيئي، حيث يساهم في التخلص من النفايات المنتشرة بكثرة في القطاع، إضافة إلى تقليل تكلفة الإنتاج الزراعي، وتحديد سلاسل القيمة المضافة لصناعة الكمبوست، وإشراك القطاع الخاص في ذلك، إلى جانب أنه سماد آمن للإنسان والبيئة".

واستمر تنفيذ المشروع ثلاث سنوات متواصلة، وساهم المشروع -بحسب القائمين عليه- في رفع الوعي بإعادة تدوير النفايات العضوية، ودعم الزراعة العضوية، والترويج للطاقة الخضراء (حدائق النساء الخضراء)، كما نجح في إنشاء الحدائق الحضرية، ما ساهم في تناول طعام صحي، إضافة إلى رفع حصة السوق من السماد العضوي المُصنَّع بأيدٍ فلسطينية "الكمبوست" كما لم تقتصر أهمية المشروع على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل شملت أيضاً الأبعاد الصحية والبيئية، من خلال الحفاظ على استدامة الأراضي الزراعية كأحد أهم

الموارد الطبيعية، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها، وذلك بالتقليل من الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية، والاعتماد على السماد العضوي الأكثر أمنًا لصحة الإنسان والبيئة.

مشاهدات عملية ضمن مشروع تطوير وتحديث مزرعتين نموذجيتين.

وفي تفاصيل المشاهدات التي نفذها مشروع تطوير وتحديث مزرعتين نموذجيتين نفذت جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) من خلال مشروعها أربع مشاهدات، بهدف توضيح أهمية ممارسات الاقصاد الأخضر واهميته، واشتملت هذه المشاهدات على:

1.انشاء مشاهدة لدراسة انتاجية محصول البطاطس (صنف سبونتا) وزراعتها باستخدام كمية مضاعفة من السماد العضوي دون استخدام اسمدة كيماوية، و تطبيق ممارسة الزراعات وخلصت التجربة الي :

- تأكيد جدوي وربحية الزراعة باستخدام مضاعفة السماد العضوي .
- رفع وتحسين خواص التربة وانتاجيتها .
- المحافظة على البيئة .

2. انشاء مشاهدة لدراسة انتاجية ثلاث أصناف من محصول البطيخ باستخدام تقنية تطعيم الخضار على أصول مقاومة لامراض التربة، وزراعتها بدون استخدام مبيدات تعقيم التربة، بهدف اقناع المزارعين بجدوى الزراعة الامنة وتقليل استخدام مبيدات التربة وتشجيعهم لتبنيها، وخلصت التجربة الي:

- تأكيد جدوى وربحية الزراعة باستخدام تقنية التطعيم
- رفع وتحسين الإنتاجية من وحدة المساحة خلال تكثيف الزراعة
- تقليل التلوث البيئي بتقليل استخدام مبيدات تعقيم التربة

3. انشاء مشاهدة لدراسة انتاجية محصول الخيار باستخدام تقنية التطعيم علي أصول مقاومة لأمراض التربة، وزراعتها بدون استخدام مبيدات تعقيم التربة، بهدف اقناع المزارعين بجدوى الزراعة الامنة وتقليل استخدام مبيدات التربة وتشجيعهم لتبنيها، وخلصت التجربة الي

- تأكيد جدوي وربحية الزراعة باستخدام تقنية التطعيم
- رفع وتحسين الإنتاجية من وحدة المساحة
- تقليل التلوث البيئي بتقليل استخدام مبيدات تعقيم التربة

4. انشاء مشاهدة لدراسة انتاجية محصول الملوخية بالزراعة العضوية بدون استخدام أي مواد كيماوية من مبيدات او اسمدة، بهدف ابراز جدوى الزراعة العضوية وتقليل استخدام الأسمدة الكيماوية وتشجيعهم لتبنيها، وخلصت التجربة الي نجاح وجدوي الزراعة العضوية.

1,7مليون نوع من الكائنات الحية

التنوع الحيوي.. فوائده متعددة وغيابه ينذر بالخطر

لتحقيق ديمومة الحياة واستمراريَّتها على كوكب الأرض وقَّع العالم على اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تُلزم الدول بحِماية التنوّع الحيوي، والاستخدام المُستدام للكائنات الحية، وذلك بعد تَزايد المَخاطر حول التنوع الحيوي، وزيادة حالات الانقراض بسبب النشاطات البشريّة. وقرّرت الدول الموقِّعة على الاتفاقية تخفيض معدل فقد هذا المؤثر البيئي الحيوي.

والتنوع الحيوي يشير إلى جميعِ الكائناتِ الحيّة على كوكب الأرض، من أصغر الكائنات إلى أكبرها حَجماً، وهو يشمل جَميعَ الكائنات الحيّة في التصنيف البيولوجي كالبكتيريا بدءاً بالأقلّ تطوّراً حتى الأرقى تطوّراً كالثدييات، وبذلك يضمّ التنوّع الحيوي على كوكب الأرض 1.7 مليون نوع من الكائنات الحية اكتُشفت وصُنِّفت، وتضم: نباتات، وطحالب، وكائنات دقيقة، ولا فقاريات، وغيرها من الكائنات الحية. ولتسليط المزيد من الضوء على مفهوم التنوع الحيوي وأهميته وطرق الحفاظ عليه يتحدث المختص في الشأن الزراعي م. مجدي دبور لتوضيح ذلك.

ويستهل حديثه بالقول: تكمن أهميته في العديد من الجوانب، وعدم وجوده قد يُنذر بحدوث خطر، إذ تبرز أهميّته في الجانب الاقتصادي، وله قيمة جماليّة وأخلاقية، إضافة إلى الجانب الصحي.

ويشير إلى أنّ التنوّع الحيوي يَلعب دوراً مُهمّاً في اقتصاد العالم، فالتنوّع يمنحنا فرصةً للتعرّف على التركيبات الوراثيّة المختلفة، ما يساعد في إنتاج نباتاتٍ أفضل ونباتات جديدة تُقوّي الاقتصاد، كما يُساهِم التنوّع الحيوي في إمداد البشر بكلّ ما يَحتاجون إليه، كالأخشاب المُختلفة، والأغذية من النباتات والحيوانات والكائنات الأخرى.

وفيما يتعلق بالقيمة الجماليّة والأخلاقية يوضح أن للتنوّع الحيوي واختلاف أنواع الكائنات الحية حول الإنسان قيمةً جماليّةً خلّابة، ويجب على الإنسان كونه الوحيد القادر على استثمار ما حوله الحفاظ عليه، ولأنّ الإنسان قادرٌ على تَدمير وتخريب جميع الأنظمة البيئيّة يكون هو

المَسؤول عن حِماية الأنظمةِ البيئيّةِ المختلفة.

وحـول الأهميـة الصناعيـة يقـول: إنّ "صِناعـة الأدويـة تَعتمـد عـلى الكائنـات الدقيقـة والنباتـات، حيـثُ يعتمـدُ 70% مـن سـكّان العـالم عـلى النباتـات في علاجاتهـم، و40% مـن الأدويـة التـي يصفهـا الأطبـاء تَحتـوي أيضـاً عـلى مُكوّنـاتٍ نباتيّـة وحيوانيـة، كالأسـبرين الـذي اسـتُخلِص مـن أوراق أشـجار الصفصـاف الاسـتوائي".

مخاطر

وفي معـرض رده عـلى سـؤال حـول الأسـباب المُختلفـة التـي أثّـرت في التنـوّع الحيـويّ سـلبًا في الكـرة الأرضيـة يقـول إن عـددًا كبيـرًا مـن الكائنـات الحيّـة المهمّـة في السـلم البيولوجـي انقـرض، وإذا اسـتمرّ الوضـع كـما هـو سـيُدمَّر كوكـب الأرض، وسـيختل النظـام البيئـي كامـلاً. كـما أن صيـد الإنسـان الجائـر للكائنـات الحيّـة، وفقـدان بيئـاتِ الكائنـات الحيّـة المُختلفـة قـد يؤدّيـان لهجرتهـا، أو حتـى موتهـا نتيجـة زيـادة عـدد الوفيـات، وقلـة عـدد المواليـد.

ويضيـف م. دبـور أن الكـوارث الطبيعيّـة كالفيضانـات وحرائـق الغابـات قـد تُنهـي جماعـاتٍ بأكملهـا، إضافـة إلى التلـوّث البيئـي الـذي يُصعِّـب عمليـة تكيـف الكائنـات الحيّـة مـع التغيّرات التـي حصلـت، كالمطـر الحمـضي، والمُبيـدات.

ومـن بـين المخاطـر التـي أجمـع عليهـا أصحـاب الاختصـاص تجزئـة البيئـة، أي تقسـيم البيئـة لأقسـامٍ صَغـيرة مُنفصلـة عـن بعضهـا، عـن طريـق إقامـة الطـرق والمجمّعـات السـكنيّة في بيئـةٍ مـا.

أزمة عالمية

ويبـين أن العُلـماء حـول العـالم دوَّنـوا الأزمـات التـي يَمـرّ بهـا التنـوّع الحيـوي، حيـث يقـول: مُعظـم انقراضـات الكائنـات الحيّـة حـدث في آخـر 150 سـنة، وكان أغلبهـا عـلى الجـزر، إضافـة إلى أن الإنسـان هـو المُتسـبّب بانقـراض الكائنـات الحيـة إمّـا بالصيـد والاسـتعمال الجائرَيْـن، أو بتدمـير بيئـة تلـك الحيوانـات.

ويضيـف أن العلـماء دوَّنـوا أن قـارة إفريقيـا هـي أقـلّ القـارّات تعرّضـاً للانقـراض مـن بـين القـارات. ويوضـح أن مـن أشـدّ المخاطـر التـي تُهـدّد التنـوّع الحيـوي اختفـاء بعـض الأنـواع الحيويـة مـن مناطـق اسـتيطانها، الـذي يُعـرف بالانقـراض، ومـن المُمكـن أن نتجنّـب انقـراض الكائنـات الحيّـة بحِمايتهـا عـن طريـق مَعرفـة أسـباب انخفـاض أعدادهـا، وإيقـاف هـذه الأسـباب. ويضيـف: ومـن طـرق حمايـة الكائنـات مـن الانقـراض إعـادة البيئـات التـي دُمـرت كـما كانـت، ورغـم صعوبـة هـذه الخطـوة فإنّهـا مهمّـة جـدّاً، وحفـظ الكائنـات الحيّـة المُهـدَّدة بالانقـراض في أماكـن مَحميّـة لضـمان عـدم انقراضهـا، كـما في حيـوان المهـا العـربي الـذي حُفـظ بمحميّـة الشـومري في الأردن.

وتابـع: كـما يجـب إزالـة أنـواع الكائنـات الحيّـة الدخيلـة عـلى البيئـة، التـي تتسـبب بمـوت الكائنـات الحيـة الأخـرى، وأسر الحيوانـات المُهـدّدة بالانقـراض، والعمـل عـلى تكاثرهـا ثـمّ إطلاقهـا.

مصطفى الفيومي

الاقتصاد الأخضر: المفهوم والأهمية

يُعدُّ الاقتصاد الأخضر مسارًا مقترحًا للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية، بعد خيبة الأمل في نظامنا الاقتصادي السائد الذي خلَّف العديد من الأزمات المتزامنة، وانهيارات الأسواق التي حدثت في أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008م.

وقد برزت الحاجة إلى نظام اقتصادي جديد لا يكون الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية، والمفارقات الاجتماعية.

أُطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008م، ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية، بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتخفيض الكمية المستنزفة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي.

ويفترض أن يؤدي نهج الاقتصاد الأخضر إلى إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك، وصياغة السياسات لتصحيح الخلل الاجتماعي والاقتصادي، والحد من التدهور البيئي .

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يساهم في الحد من الفقر، وخلق فرص عمل جديدة، لذلك يمكن استعمال هذه الأهداف مقياسًا لتقييم تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية.

كما يعبر انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة،

بـل يُكـرِّس التكامـل بـين أبعادهـا الثلاثـة: الاقتصـادي، والاجتماعـي، والبيئـي.

وتعـرف اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لآسـيا والمحيـط الهـادئ (الإسـكوا) - escwa، الاقتصـاد الأخـضر: بانـه اسـتراتيجية تقـوم عـلى اسـتدامة النمـو الاقتصـادي وخلـق فـرص العمـل اللازمـة للحـد مـن الفقـر في تفاقـم قلـة الـوارد وازمـة المنـاخ.

الأهمية:

إن للاقتصـاد الأخـضر أهميـة كبـيرة وواضحـة يمكـن إبرازهـا مـن خـلال خمسـة مكونـات رئيسـة هـي:

- محوريٌّ لإزالة الفقر.
-يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية.
- يسـتبدل الوقـود الأحفـوري بالطاقـة المسـتدامة والتقنيـات منخفضـة انبعـاث الكربـون.
-يُشجِّع تحسين كفاءة الموارد والطاقة.
- يعطـي معيشـة حضريـة أكـثر اسـتدامة وتنقـلًا، ويسـهم بخفـض الكربـون.

والأدوات والجهـات المعنيـة بالاقتصـاد الأخـضر هـي: الحكومـة، والقطـاع الخـاص، والمؤسسـات الماليـة، والمنظـمات الدوليـة، ومنظـمات المجتمـع المـدني، والمسـتهلكون وهـم أقـوى حليـف لنمـو الاقتصـاد الأخـضر لاعتناقهـم ثقافـة الإنتـاج والاسـتهلاك المسـتدام.

القضايا التي يعنى بها الاقتصاد الأخضر:

1. الطاقة المتجددة :

ان زيـادة المعـروض مـن الطاقـة عـن طريـق المصادر المتجـددة يقلـل من مخاطـر اسـعار الوقود الأحفـوري المرتفعـة وغـير المسـتقرة بالإضافـة الى تخفيـف اثـار تغـير المنـاخ حيـث ان نظـام الطاقـة الحـالي الـذي يقـوم عـلى الوقـود الأحفـوري يعـد مـن أكـبر اسـباب تغـير المنـاخ ومسـئول عـن زيـادة نسـبة الانبعاثـات الكربونيـة والغـازات المسـببة للاحتبـاس الحـراري، وان الطاقـة المتجـددة تمثـل فرصـة اقتصاديـة رئيسـية، ويتطلـب هـذا القطـاع اسـتبدال الاسـتثمارات في مصـادر الطاقـة المعتمـدة بشـده عـلى الكربـون باسـتثمارات في الطاقـة النظيفـة والتـي تتمثـل في

- الطاقـة المتجـددة التقليديـة (طاقـة الكتلـة الحيويـة)

وتعتمـد عـلى اسـتعمال الغـاز الحيـوي (البيوجـاز) وتشـمل أيضـا المخلفـات العضويـة النباتيـة والحيوانيـة التـي يمكـن معالجتهـا عـن طريـق التخمـير البكتـيري او الاحـتراق الحـراري.

- الطاقة المتجددة الجديدة :

وهـي تتمثـل في الطاقـة الشمسـية، طاقـة الريـاح، الطاقـة المائيـة، وطاقـة حـرارة الارض الجوفيـة .

2. الأبنية الخضراء:

يتطلـب التحـول الى الاقتصـاد الأخـضر التركيـز عـلى العـمارة الخـضراء والتـي تتمثـل في اسـتخدام مـواد صديقـة للبيئـة وتحافـظ عـلى الميـاه في ضـوء محدوديـة المـوارد المائيـة، وتقلـل مـن اسـتهلاك الطاقـة الكهربائيـة رغـم زيـادة الطلـب عليهـا، وذلـك لتقليـص الانبعاثـات التـي تغـير في المنـاخ، ويعتـبر التحـول الاخـضر لقطـاع البنـاء قضيـة اقتصاديـة واجتماعيـة مهمـة مـن حيـث انشـاء وظائـف وصناعـات جديـدة، وسـيكون لهـذا البنـاء تأثـير بعيـد المـدى يشـجع عـلى التحـول اليـه لتحقيـق اسـتدامة ونمـو اقتصـادي

3. النقل المستدام :

يوفـر النقـل المسـتدام الحاجـات الاساسـية للأفـراد والمجتمعـات بشـكل امـن واكيـد، وذلـك دون احـداث ضرر بالصحـة او النظـام البيئـي ومصالـح الاجيـال القادمـة، ويعـد هـو الاقـل تلويثـا سـواء للهـواء او المـاء او التربـة، والاقـل إصـدارا للضجيـج، ويحـد مـن الانبعاثـات، وبالتـالي لا يؤثـر بالسـلب عـلى المنـاخ، وذلـك لان وسـائل النقـل فيـه

تكـون معتمـدة عـلى مصـادر الطاقـة المتجـددة، والسـيارات والنقـل العـام تعمـل جزئيـا عـلى الكهربـاء .

4. إدارة المياه :

تعـد الميـاه عنـصرا جوهريـا مـن عنـاصر التنميـة المسـتدامة , وان للنظـم الايكولوجيـة دور رئيسـيا في الحفـاظ عـلى الميـاه كـماً ونوعـا , وان ادارة الميـاه ترتبـط بالـري وتوفـر ميـاه الـشرب والصحـة والمرافـق الصحيـة , وتشـير التقديـرات الى ان نحـو نصـف الى ثلثـي الميـاه تهـدر في الـري السـطحي, وتكمـن بعـض الحلـول في تغيـر الهيـكل المؤسـسي لإدارة الميـاه, وهنـاك مـا يدعـو الى اسـتثمار رأس المـال العـام والخـاص بصـورة مبـاشرة في شـبكات امـداد الميـاه, والقيـام بمثـل هـذه الجهـود لـن يـؤدى الى تقليـل الهـادر مـن الميـاه بـل ينطـوي ايضـا عـلى انـه سـيوفرفرص العمـل المنخفضـة لمتوسـط المهـارات، فسـيعمل الاقتصـاد الاخـضر عـلى جمـع ميـاه الامطـار واعـاده

اسـتخدامها, وتحليـة ميـاه البحـار, وتوليـد طاقـة مـن الميـاه, وايضـا اعـاده اسـتخدام الميـاه المسـتخدمة وذلـك رغبـة في الحفـاظ عـلى المخـزون المـائي .

5. إدارة المخلفات:

وهـى عبـاره عـن اعـادة تدويـر المخلفـات لإنتـاج منتجـات اخـرى اقـل جـودة مـن المنتـج الاصـلي ومنهـا على سـبيل المثـال تدوير الـورق, والبلاسـتيك, المخلفـات المعدنيـة, الزجـاج, وكذلـك اعـادة تدويـر المخلفـات الحيويـة عـن طريـق المعالجـة بالتخمـر الهـوائي والتخمـر اللاهـوائي وعمليـة التخمـر بالديـدان, ومعالجـة النفايـات السـامة, حيـث ان الإدارة الخـضراء للمخلفـات تعمـل عـلى انشـاء وظائـف وتوفـير فـرص اسـتثمارية فريـدة في اعـادة التدويـر وانتـاج السـماد العضـوي وتوليـد الطاقـة, حيـث يتـم الاسـتفادة مـن المخلفـات الزراعيـة التـي هـي منتجـات ثانويـة داخـل منظومـة الإنتـاج الزراعـي عـبر تحويلهـا الى اسـمدة عضويـة او اعلاف او غـذاء للحيـوان او طاقـة نظيفـة او تصنيعهـا فيـما يضمـن تحقيـق زراعـة نظيفـة وحمايـة البيئـة مـن التلـوث وتحسـين الوضـع الاقتصـادي والبيئـي ورفـع المسـتوى الصحـي والاجتماعـي والريفـي .

6. إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة)

لابـد مـن الاهتـمام بمفهـوم الاقتصـاد الاخـضر لتخضـير القطـاع الزراعـي, ودعـم سـبل المعيشـة في الريـف ودمـج سياسـات الحـد مـن الفقـر في اسـتراتيجيات التنميـة, وتكيـف تكنولوجيـا الزراعـة الجديـدة للتخفيـف مـن الاثـار الناجمـة عـن تغـير المنـاخ, وتعزيـز شراكات التنميـة, لمواجهـة التحديـات البيئيـة المعـاصرة كالتصحـر, وازالـة الغابـات, والزحـف العمـراني غـير المسـتدام, وتـأكل التربـة, وفقـدان التنـوع البيولوجـي, ويتطلـب ذلـك تكويـن فهـم مشـترك للنمـو الاخـضر وتطويـر نمـوذج نظـري بشـان ذلـك, فضـلا عـن تطويـر مجموعـة مـن المـؤشرات التـي تغطـى الجوانـب الاقتصاديـة والبيئيـة والرفاهيـة الاجتماعيـة, فتخضـير قطـاع الزراعـة يهـدف في الاسـاس الى :

- اسـتعادة وتعزيـز خصوبـة التربـة عـن طريـق زيـادة اسـتخدام مدخـلات طبيعيـة ومسـتدامة مـن المغذيـات المنتجة,وتنـاوب المحاصيـل المتنوعـة, فضـلا عـن تكامـل الـثروة الحيوانيـة والمحاصيـل .
- الحـد مـن تلـف وخسـارة المـواد الغذائيـة عـبر التوسـع في اسـتخدام عمليـات وتجهيزات تخزيـن مـا بعـد الحصـاد .
- الحـد مـن المبيـدات الكيميائيـة ومبيـدات الاعشـاب مـن خـلال تنفيـذ الممارسـات البيولوجيـة المتكاملـة لإدارة الاعشـاب الضـارة والآفـات, والزراعـة العضويـة.

مشروع تطوير وتحسين مزرعتَيْن نموذجيتَيْن بهدف تعزيز استقرار مواطني قطاع غزة

- يتبنى المشروعُ نهجَ الاقتصاد الأخضر كمفهوم ظهر حديثًا للتنمية المستدامة.
- تتمثل فكرته في تطوير وتحديث مزرعتَيْن: (مزرعة في محافظة الشمال في منطقة بيت لاهيا، ومزرعة في محافظات الجنوب في مدينة خانيونس).
- تعمل جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) بالتعاون مع شريكتها مجموعة الهيدرولوجيين، وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ من خلال مؤسسة GIZ، على بناء نموذج متكامل للمزرعة الخضراء المتكاملة.
- يُنفَّذ المشروع من خلال الاستثمار في التكنولوجيا صديقة البيئة، وممارسات الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه وتجميعها، وتنوع المحاصيل، وإنتاج الكمبوست، والتسويق الزراعي.
- يهدف المشروع إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الانتاجية، وتحسين المعرفة بممارسات الاقتصاد الأخضر، وتقديم نموذج اقتصادي وتعلُّمي وابتكاري ناجح للعاملين في القطاع الزراعي من (مزارعين ومزارعات، ومهندسين ومهندسات، ورياديين ورياديات).
- يسعى المشروع للمساهمة بتعزيز مرونة مجموعات المزارعين المنتجين الذين لديهم الدافعية للتغيير والجهوزية للمساهمة والتطوير.

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by:
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

P.A.R.C الإغاثة الزراعية الفلسطينية

الاقتصاد الأخضر